الثورة الثلاثاء 22ذو القعدة 1433 هـ - 9 اكتوبر 2012م العدد (17492)

في ندوة تقييم أداء صناديق التقاعد العسكرية والأمنية

الراعي يدعو إلى الاهتمام بالمتقاعدين ليقضوا بقية حياتهم بشكل آمن ومستقر

وزير الخدمة المدنية: صناديق التأمينات تواجه صعوبات.. واستثماراتها لم تكن بالشكل المطلوب

الثورة / محمد دماج- نورالدين القعاري

أكد رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي على الاهتمام بالمتقاعدين المدنيين والعسكريين الذين قدموا جزءا كبيرا من حياتهم في مجالات العمل التي كانوا يشغلونها وخصصوا جانباً كبيراً من عمرهم في خدمة الوطن ومصالحه العليا، وفي مقدمة ذلك تحقيق أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر والحفاظ عليها، وناضلوا من أجل تحقيق الوحدة اليمنية وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار وتهيئة المناخات لمواصلة التنمية الاقتصادية الشاملة.

ودعا في كلمته التي ألقاها في ندوة تقييم أداء صناديق التقاعد العسكرية والأمنية التي عقدت بصنعاء السبت الماضي.. كافة المشاركين إلى البحث الجاد في موضوعات ونقاشات الندوة وإثرائها من خلال المداخلات التي سيلقيها المشاركون في الندوة وإثرائها بالأفكار والمقترحات العملية والتي تسهم في الخروج بتوصيات ناجحة تخدم قضايا المتقاعدين المدنيين والعسكريين ، وحتى يقضوا بقية حياتهم بشكل آمن ومستقر بعد سنوات طوال من العمل المضني في خدمة مجالات عملهم المهني والوطني .

وأشار الراعي إلى أن مجلس النواب قد أعطى اهتمامه للمتقاعدين مدنيين وعسكريين من خلال التشريعات التي سنها في هذا المجال .. مشدداً على ضرورة تنفيذها بصورة مثلى والاهتمام بالكادر الإداري الذي تقع على عاتقه مهمة تنفيذ مضمون صناديق التقاعد وجعلها في خدمة المتقاعدين كما أريد لها في قوانين إنشائها .

وقال الأخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان في كلمته:

أستطيع القول بشكل عام ومن خلال معايشتي الطويلة عن قرب بحكم ارتباط أعمال وزارة الخدمة المدنية مع بعض هذه الصناديق ومن خلال إطلاعي على ما تضمنته الأبحاث القيمة المقدمة لهذه الندوة أن هناك قواسم مشتركة لكثير من الاختلالات والصعوبات التي تواجه هذه الصناديق المدنية والعسكرية وإن بنسب مختلفة والتي يمكن أن أشير إلى البعض منها بإيجاز في هذه العالجة وهي:وجود اختلالات متعددة ومتراكمة بنيوية وهيكلية انعكست سلبيا على بقية المهام والأنشطة الإدارية المالية الفنية وتشريعية.

وجمود التشريعات القانونية لهذه الصناديق لعدة عقود وعدم اكتمال البنية التشريعية للبعض منها والمتمثلة بعدم صدور اللوائح لتلك القوانين منذ صدورها قبل أكثر من عشرين عاما ترتب على ذلك عدم مواكبة هذه التشريعات التي تتسم بالمرونة مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال العقود الماضية.

ويجب الأخذ بالاعتبار أن طبيعة مهام وأعمال هذه الصناديق ليست نمطية وإنما هي ذات خصوصية كونها متشعبة وتجمع بين العديد من المهام والوظائف المالية والاقتصادية والاجتماعية القانونية والفنية وجميع هذه المهام تتطلب بناء قدرات فنية ونوعية محترفة وهو ما يوجب على القائمين على هذه الصناديق الاهتمام بتنمية القدرات البشرية والتأهيل والتدريب المستمر والأعداد الكبيرة للمشتركين بهذه الصناديق من المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال ووحدات الخدمة العامة المختلفة العسكرية والأمنية والمدنية تتطلب ضرورة توفر أنظمة وبرامج آلية متطورة وشبكة معلومات تربط الفروع والمكاتب بالمحافظات مع المركز الرئيسي (عمل بنكي) وتعمل على إيجاد قاعدة بيانات شاملة لجميع المشتركين والمتقاعدين وأسرهم وهذا سيؤدي إلى قدرة هذه الصناديق على تحديد مستحقاتها من الاشتراكات الشهرية بصورة دقيقة والعمل على تحصيلها وبنفس الوقت ستساعد على إنجاح أي دراسات اكتوارية لهذه الصناديق طبقا لما نصت عليه القوانين النافذة.

ورغم وجود أنظمة في جميع هذه الصناديق تقريبا إلا أن البعض منها يعاني كثيراً من أوجه القصور ولم تصل بعد إلى ما نطمح إليه وهو تجويد الخدمة والتمثل في تحديد المستحقات الشهرية على إجمالي المشتركين بكل جهة وأيضا تحديد رصيد كل مشترك وصولاً إلى تحديد قيمة المستحقات من المعاشات والتعويضات وسرعة احتسابها وتسليمها لمستحقيها بالسرعة والدقة المطلوبة بعيداً عن الاجتهادات الشخصية.

وفي ما يخص الاستثمار قال الأخ الوزير:

إذا نظرنا إلى واقع الاستثمار في هذه الصناديق والذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لضمان استمرارية وديمومة هذه الصناديق في الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل تجاه المتقاعدين وأسرهم، فإن القاعدة المتعارف عليه عالمياً في أنظمة التأمينات (أن الفترة الذهبية لاستثمار التدفقات المالية لهذه الصناديق تكون خلال العشرين سنة الأولى – كون هذه الفترة يكون فيها حجم الإيرادات أكبر بكثير من قيمة النفقات التأمينية).

ومن خلال الواقع وما عكسته الأبحاث المقدمة بهذه الندوة والندوة السابقة تشير إلى أن استثمارات هذه الصناديق لم تكن بالشكل المطلوب ناهيك عن تعثر كثير من المشاريع التي ساهمت فيها هذه الصناديق وفشل ونجاح البعض الآخر.. وما يؤسف له أن معظم تلك المشاريع التي ساهمت بها هذه الصناديق لم يكن بناء على دراسات جدوى قامت بها الإدارات المختصة بالاستثمار في تلك الصناديق وإنما كانت بالتوجيهات.

وبالتالي كان ولا يزال الاعتماد الأكبر من تغطية حجم النفقات قائماً على نسبة كبيرة على الاشتراكات وهو ما أدى إلى ظهور عجز في بعض هذه الصناديق.

كل هذه الأمور وهذه المؤشرات الخطيرة تجعلنا جميعاً بالحكومة ومجلس النواب أمام تحديات كبيرة.

وبالتالي فإني أؤكد لكم بأن هناك توجهات جادة للارتقاء بأداء هذه الصناديق إلى مستوى أفضل منها ما تضمنه برنامج الحكومة بهذا الشأن المتمثل بالعمل على معالجة كافة أوجه القصور القانونية وتعديل بعض الأحكام بصورة سريعة لمعالجة الاختلالات القائمة وضمان الحد من المخاطر التي قد تواجه هذه الصناديق مستقبلاً وإن شاء الله تنفذ خلال الأشهر القادمة بتعاون المجلس.

كما وجهنا الجهات المختصة بسرعة استقدام خبراء اكتواريين لدراسة المراكز المالية وتحديد قيمة الالتزامات الحالية والمستقبلية والوقوف على المراكز المالية لهذه الصناديق والاستفادة من التوصيات التي ستخرج بها هذه الدراسات طبقاً لما نصت عليه القوانين النافذة التي تلزم هذه الصناديق بإجراء مثل هذه الدراسات كل خمس سنوات وعلى ضوء تلك التوصيات سيتم تطوير التشريعات بما يضمن مواكبتها للمتغيرات وللأوضاع الحالية.

كما سبق وأن وجهنا أيضا بسرعة تقييم أنظمة الحاسب الآلي وتطوير برامجها بهدف الحفاظ على بيانات المشتركين وتحويل العمل آلياً في مختلف الخدمات والأنشطة وكذا الاهتمام وتفعيل خدمة الجمهور.

وبالنسبة للاستثمار فإننا سنعمل على وضع استراتيجية بالاشتراك مع بقية الوزراء المختصين والتنسيق مع الجهات المختصة بإعطاء الأولوية لهذه الصناديق في المشاريع الهامة والاستراتيجية (مضمونة العائد وقليلة المخاطر لتعزيز المراكز المالية لهذه الصناديق).

كما أن الارتقاء بمستوى الأداء والقدرات للعاملين في هذه الصناديق هو من الأهمية بمكان وبنفس الوقت يجب أن يشمل هذا التدريب والتأهيل الأطراف الأخرى التي تتعامل معها هذه الصناديق من المسئولين والمختصين، في جميع وحدات الخدمة العامة، والمجالس المحلية.

وكذا القطاع الواسع من الشركات والمؤسسات الأهلية والخاصة وأصحاب الأعمال ومنظمات المجتمع المدني خاصة ونحن قادمون أيضاً على تطبيق التأمين الصحي وهو بحاجة إلى تأهيل وتدريب معظم العاملين في مختلف القطاعات المدنية والعسكرية والأمنية والقطاع الخاص ليتم التعامل مع جميع هذه القوانين بشكل سليم.

من جانبه تحدث الأخ محمد الحاوري – رئيس لجنة الدفاع والأمن بمجلس النواب قائلاً:

إن شرف الالتحاق بالقطاعين العسكري والأمني يمثل حلماً لكل مواطن شريف مخلص راغب وقادر على خدمة دينه ووطنه، حيث أنه يساهم مع بقية زملائه في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والديني والثقافي للوطن، وبالتالي تتحد كل تلك الأنشطة ضمن منظومة واحدة وتسير بخطى ثابتة بإذن الله تعالى.

وبطبيعة الحال فإن الموارد البشرية بالقوات المسلحة والأمن هي المحرك الرئيسي لأية خطط تنموية من خلال حسن استقطابها واختيارها وتدريبها في كل الميادين العسكرية والأمنية، لذلك هم أكثر من يستحق أن يشعر بالاستقرار المالي بعد التقاعد، لأنهم عملوا في كل الميادين وتحت كل الظروف من أجل الدفاع عن الدين والوطن وحفظ حقوق وممتلكات ومقدرات الوطن والمواطن، بالتأكيد هم من نذروا أنفسهم للقيام بهذا الدور الكبير وبتلك المهام الجليلة وهذا ما يجعلنا نحن في المجلس نعطي اهتمامنا البالغ نحو تطوير وتفعيل آليات عمل صناديق التقاعد العسكرية والأمنية باعتبار هذه الصناديق تقدم الرعاية والخدمات التأمينية بكل أنواعها والذي نأمل من خلال هذه الندوة أن نستمع إلى العديد من الآراء والأفكار البناءة من المشاركين والذي من شأنها مساعدتنا في المجلس ولجنة الدفاع والأمن على مراجعة تشريعات صناديق التقاعد العسكري والأمني لما من شأنه تحسين أداء هذه الصناديق وتطوير إدارتها التنفيذية لتقديم أفضل الخدمات التأمينية لمن بذلوا أرواحهم فداء لهذا الوطن في المؤسستين العسكرية والأمنية.

لجنة متابعة قانون التأمين بين ترقب لندوة الوزارة أو الدعوة إليها

الثورة/ خاص

عقدت لجنة متابعة قانون التأمين الصحي في اتحاد شركات التأمين والتي انضم لعضويتها الأخوان الأستاذ قيس ثابت والأستاذ يعقوب يوسف عبد الودود ,اجتماعاً لها يوم الأحد ٢٣/ ٩ وأقرت متابعة قيادة وزارة الصحة العامة والسكان بشأن ما سبق ووعدوا به عن عقد ندوة لمناقشة لائحة القانون ومشروع القرار الجمهوري بإنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي الاجتماعي مع المعنيين من نقابات واتحادات.

ولقناعة اللجنة بأن وزارة الصحة لا يمكن أن تعتم على اللائحة التنفيذية لأهم قانون يصدر عنها بينما تعقد مطلع الأسبوع الماضي لقاء لقياداتها حول " أهمية قانون الحصول على المعلومات " وتلتزم فيه بالحرص الكامل على توفير وتسهيل الحصول على المعلومات.

ويأمل أعضاء اللجنة أن تقوم الوزارة بعقد الندوة خلال الأسبوعين القادمين, واستعداداً لذلك بدأت اللجنة بعقد لقاءات مكثفة مع كافة المعنيين ، وبالأخص الاتحادات والنقابات لمناقشة الرؤى وتوحيدها، و في حال لم تهتم الوزارة بالدعوة للندوة ستقوم اللجنة بالتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية واتحاد نقابات العمال خلال الشهر القادم بتنظيم ندوة أو ورشة عمل تدعو إليها ذوي العلاقة من جهات حكومية وخاصة ومختلطة ,وستتم دعوة وزارة الصحة إليها، وستقدم في الندوة أوراق عمل توضح مواصفات نظام التأمين الصحي القابل للتطبيق والخطوات المرحلية التي يمكن الموافقة عليها ، وستمنح الوزارة فرصة لتقديم ورقة عمل تدافع فيها عن قناعاتها، بحيث يتم وضع ما سيتفق عليه المجتمعون على صورة توصيات ترفع لرئيس الجمهورية لمباركتها.

شـــذرات

المسئولون والتقاعد

● سألني أحد الاصدقاء الاعزاء . هل يتقاعد المسئولون في بلادنا كما هو حال البسطاء من الموظفين . وهل القوانين التأمينية والتقاعدية تنص صراحة على ذلك السؤال ذاته بصيغة اخرى تكرر الاسبوع المنصرم على هامش احدى الفعاليات ولإيضاح هذا الأمر نقول: المسئول في المبتدى والمنتهى مهما كانت درجة مسئوليته هو (مواطن) يخضع للدستور والقانون شأنه كغيره من الموطنين بل ان المسئول عليه ان يكون قدوة حسنة بالالتزام بالقانون . حتى لا نذهب بعيداً المسؤولون أو كبار المسئولين في عهد النظام السابق من رئيس مصلحة فوكيل ووزير وما فوق ومعظم رؤساء المحاكم الابتدائية والاستئنافية ورئيس وبعض اعضاء مجلس القضاء الاعلى وكبار الضباط لم يكونوا على أي قدر من الالتزام بتطبيق قوانين التقاعد وحتى هذه اللحظة فلا نصوص في القوانين استثنتهم طبقاً لمعايير وقواعد واضحة ومحددة ولا المسئولين التنفيذيين في صناديق التأمينات والتقاعد طبقوا القوانين عليهم إعمالا للعدالة والمواطنة المتساوية ولا حتى بعضاً من كبار المسئولين بادروا بإحالة انفسهم للتقاعد لإحلال الشباب في مواقعهم.

× الآن في اطار مشروعات التعديلات لقوانين التقاعد المدنية منها والعسكرية هناك امكانية لمعالجة هذا الأمر من خلال نصوص محددة ولدينا في هذا الاتجاه ثمة (مقترحات) نعتزم تسليمها لدولة رئيس حكومة الوفاق الوطني أو للاخ القدير الاستاذ عزام صلاح رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس النواب والمسألة لا تحتاج اكثر من نوايا حسنة لإصلاح الوضع المختل اتحاد جامد بامتياز

● واخيراً ياسبحان الله تحرك اتحاد شركات التأمين وتحدث بعد أن صمت دهراً لكنه نطق بلغة (الوصاية) البابوية على غير اهله من النقابيين ومنظمات المجتمع المدني وهكذا دون وجه حق مشروع كلف نفسه بعقد الندوات والمؤتمرات بمعزل عن أي تنسيق مسبق معنا كباحثين وخبراء ونقابيين .. المسألة وصفها بعض اطراف الصراع في وزارة الصحة بأنها لا تعدو اكثر من محاولة لممارسة الضغوط على المسئولين في الوزارة وطرفي النزاع لا يحظى احدهما أو كليهما باي نسبة من ثقة المستهدفين والممولين من المشتركين بنظام التأمين الصحي

ناشر العبسي

المجموعة والتأمين الصحي

● نظام التأمين الصحي في بلادنا بقانونه المبتور ولائحته المنقوصة هي الأخرى فضلاً عن أسباب لا تحصى ومن الاستحالة بمكان ان تقوم له قائمة دون شراكة حقيقية وجادة مع القطاع الخاص ولهذا نضع بين يدي ادارة المجموعة (هائل سعيد انعم) مشروع انشاء شركة مساهمة عملاقة يعطي للمواطن فيها فرصة شراء أسهم في اطار توسيع المشاركة على أن تنشط الشركة هذه في مجالات التأمين الصحي وإقامة المستشفيات الحديثة والمساهمة في إنتاج الادوية ونحو ذلك من أنشطة تتصل بالتأمين الصحي وتطوير الخدمات الصحية.. ننتظر القرار الشجاع لإدارة المجموعة قريباً.

الحقيقة ومحمد منصور

● أصاب الزميل المذيع محمد منصور في جزئية هامة كبد الحقيقة حين تطرق الاسبوع الماضي إلى قضية الـ٣٠٠ الف حقنة (حيوية) لكن تظل جزئيات اخرى اكبر موزعة هنا وهناك مطلوب جهد كبير باتجاه لملمة اطرافها المتشابكة وأزعم ان لدي جزئية لا تقل أهمية عما عرضه ننتظر دعوة الاستضافة لإضافة جديد ابعاد القضية المتداخلة والخطيرة حد ازهاق الابرياء

بلعيد جدير بأمانة المسئولية

● زميلنا العزيز الاستاذ/ محمود بلعيد نجل المناضل الكبير احمد بلعيد سيعين عما قريب كمسئول تنفيذي في احد الصناديق التأمينية .. بلعيد عرفناه لأكثر من ٢٠ عاماً بأمانته ومصداقيته وشعوره العالي بالمسئولية وإحساسه المتدفق بقضايا الناس .. مبروك للصندوق الذي سيحظى ببلعيد ولموظفيه التهنئة.

عزاء آل العماري

بقلوب مملوءة بالحزن مؤمنة بقضاء الله وقدره نعزي الاخ/ ابو هيلان العقيد صالح محمد العماري بوفاة عمته العزيزة . سائلين المولى سبحانه ان يتغمدها بواسع رحمته ومغفرته ورضوانه وأن يسكنها الفردوس الاعلى مع الصديقين والصالحين وحسن اولئك

رفيقاً وأن يلهم جميع أهلها وذويها من آل العماري الصبر والسلوان إنا لله وإنا اليه راجعون

توعية ونصائح تأمينية

أصبحت الحاجة للتأمين الصحي ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى

لم يعد باستطاعة الموظفين والعمال تحمل كلفة الرعاية الطبية وللأسف حتى الآن لم يطبق نظام التأمين الصحي وإلى متى فكل موظفي وعمال العالم يتمتعون بتأمين صحي إلا موظفي وعمال اليمن ما عدا عدد نادر من الموظفين والعمال الذين قامت جهات أعمالهم بالتأمين لدى بعض الشركات الخاصة وبعقود تأمين محددة وبسقوف رعاية طبية محددة.

أما السواد الأعظم من موظفي وعمال اليمن لا يتمتعون بالتأمين الصحي وبالتالي فإنهم يعانون ما يعانون من الأوضاع التي تمر بها بلادنا والغلاء المتزايد وفوق ذلك يعانون عند مرضهم أو مرض أحد أفراد أسرهم من ألم المرض وكلفة العمليات وقيمة العلاجات والإقامة بالمستشفيات وغيرها ويخسرون كل ما لديهم إما إذا المرض من النوع الخطير فإن الموظف والعامل سواء كان في الحكومة أو في القطاع الخاص فإنه يبيع كل ممتلكات إذا لديه ممتلكات ثم يتحول إلى متسول للبحث عن مساعدة سواء من جهة عمله أو من زملائه ثم من أصحاب الخير إن وجدهم كما أنه يترك الدوام للبحث عن تلك المساعدات والتفرغ لمرضه أو مرض أحد أفراد أسرته إما إذا تم تطبيق التأمين الصحي فعلى الأقل سوف يوفر ذلك العناء ويتحمل التأمين الصحي تلك المبالغ ويتفرغ الموظف أو العامل لعمله، وهنا أتساءل أيهما أفضل تطبيق التأمين الصحي ورفع معاناة الموظفين والموظفات وأسرهم ولو بشكل محدود، أم انتظار مثالية إصلاح الوضع الصحي في اليمن كما يدعي البعض أو حتى يتم تعديل القانون قبل أن يتم تطبيقه أولاً وأتساءل مرة أخرى كيف يتم المطالبة بتأجيل التأمين الصحي حتى يتم إصلاح الوضع الصحي والخدمات الصحية والموظف والعامل هو الآن يلهث وراء تلك الخدمات الصحية ويدفع الكلفة كاملة ليحصل على تلك الخدمات الصحية المتاحة حالياً بل يبحث عن تلك الخدمات بوساطة بينما نجد أن الذين ينادون بتأجيل تطبيق التأمين الصحي حتى يتم إصلاح الوضع الصحي ورفع مستوى الخدمات الصحية هم الآن يؤمنون لدى بعض شركات التأمين في القطاع الخاص وتتم معالجتهم وأسرهم في المستشفيات المتواجدة حالياً في اليمن وبمستوى الخدمات الصحية المتاحة فكيف يحللون لأنفسهم كتأمين صحي خاص ويحرمون على التأمين الصحي الحكومي وينادون بتأجيله حتى يتم إصلاح الوضع الصحي ورفع مستوى الخدمات الصحية في اليمن، بينما لو طبق نظام التأمين الصحي سوف يرفع عن كاهل الموظف أو العامل هذا العبء على الأقل وسوف يسهم تطبيق التأمين الصحي برفع مستوى الخدمات الصحية تلقائياً نتيجة تنافس المستشفيات للحصول على عقود تقديم الخدمات مع هيئة التأمين الصحي.

عارف فيصل العواضي#

أما من ينادي بتعديل قانون التأمين الصحي قبل أن يطبق فنقول يا إخوان أولاً دعوا القانون يطبق لفترة معينة وبعد التطبيق تحدد الثغرات إن وجدت ويتم تعديلها كما تم ذلك في معظم القوانين بالرغم من أنه لو طبق القانون الحالي بنسبة ٧٠٪ نقول خير وبركة أما ندعي المثالية ونقول يجب تعديله قبل تطبيقه ونترك الموظف والعامل وأسرهم يعانون ما يعانون فهذا حرام والله حرام وإلى متى..؟

● وكيل الهيئة للتأمينات والمعاشات لقطاع التسويات والمعاشات